

الولا وهو عصبية سبها نعمة العتق على رقيق و يرث
به ذوالالولاء اجماعا وهو العتق ذكر الحان وانتي او خنتي عصبية
العتق المتصوبون بانفسهم على ما ياتي بيانه **وسب رابع**
عندنا وعند المالكية خلافا للحنفية والحنابلة فليس سبها
عندهم وهو حجة الاسلام ويرث به بيت المال ان انفق
بان يكون الامام عادلا استجمع الشروط الامامة كما اشترطه
المأخرون والمحققون من الشافعية وقال ابن شراقة وهو
من تقدمهم هذا قول عامة شيوخنا وعليه الفتوى اليوم في
الانصار انتهى فاذا لم يخلف الميت من يرثه باحد الاسباب
المجمع عليها او خلفه من يرث ولم يستغرق فنزلة كلها او
باقيها لبيت المال انما للمسلمين وقيل مصلحة فان لم ينتظم بيت
المال بان لم يكن امام عادل او امام جابر او عادل
غيره يجمع لشروط الامامة فيرد ما فضل عن اهل
الفضل الموجودين على غير الزوجين منهم بالنسبة
فوضعه فان لم يكن من احد فلزوي الارحام
وسياي ايضا ذلك كله **ولم يشترط جهور**
المالكية انظامه واشترطه بعضه وقد ايسنا من
انتظامه الي ان ينزل السيد المسيح عليه بن مريم
صلي الله وسلي عليه وعلي ساير النبيين والمرسلين **والله**

شروط

واما شروطه فلا شئ ايضا تحقق موت المورث كما اذا شهد
ميتا او شهود موته عند القاضي بشهادة عدلين فانه
ينزله اليقين المحقق وان كانت الشهادة لا تعيد
الاغلبة الظن او الحاقه بالموتى حكما وهذا
في المعقود الذي حكم القاضي بموته اجتهادا بان
غاب مدة لا يعييش مثله فيها غالبا فاجتهد القاضي
وعلى علي طنه موته فحكم به فينزل وقت حكمه
منزلة موته فيرثه من كان موجودا قبيل الحكم
دون من مات قبله ودون من وجد بعد الحكم
او معه او الحاقه بالموتى **تقديرا وهذا**
في الجنين المنفصل ميتا بحناية عياله توجب
العتق فتنفصل العنة الواجبة الي ورثة هذا
الجنين لانه تقدر له حي عرض له الموت بالنسبة
الي ارث العنة عنه اذا يورث عنه غيرها
ولا يقدر حيا عرض له الموت بالحناية بالنسبة
الي الجاني اذ لو قدر ذلك لوجب فيه دية نفس
كاملة ولم يوجب النبي صلي الله عليه وسلم
الا حتمق عمدا او ولية كما في الاحاديث الصحيحة
المشروعة في مسلح وعينه ولانه قد لا يكون نفع فيرفع